19 December 2007
Arabic

الدورة الثانية والستون

البنود ١٢٨ و ١٣٨ و ١٣٩ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين
عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات
الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا
والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية
وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول
المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/
ديسمبر ١٩٩٤
تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت
في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

التقديرات المنقحة: أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم

التقرير الثلاثون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الميزانية
البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في النسخ الأولية لتقرير الأمين العام بشأن أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم على الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/587) وعلى الميزانيتين المقترحتين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/586). والتقت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقريرين بممثلي الأمين العام الذين أمدوها بمعلومات إضافية.

أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم على الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/587)

٢ - يتمثل الأثر المترتب على إعادة تقدير التكاليف المقترحة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في زيادة قدرها ٦٠٠ ٦٩٦ ٤٣ دولار في إطار أبواب النفقات، من ٩٠٠ ٢٣ ٣٨٥ ٤ دولار (في حال تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية) إلى ٥٠٠ ٧٢٠ ٤٢٨ ٤ دولار، وفي زيادة قدرها ٣٠٠ ٤٩٢ ٥ دولار في إطار أبواب الإيرادات من ١ إلى ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة، من ٩٠٠ ٣٥٦ ٥١٤ دولار (في حال تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية) إلى ٢٠٠ ٨٤٩ ٥١٩ دولار. وتعكس الاحتياجات المنقحة في إطار أبواب النفقات، ومقدارها ٥٠٠ ٧٢٠ ٧٢٨ ٤ دولار، التأثير المجمع لكل من التخفيضات البالغ قدرها ٤٠٠ ٣٣٨ ١٢ دولار التي أوصت بها اللجنة الاستشارية (كما هو مبين تفصيلاً في الفقرة ٥ من A/62/587)، وزيادة قدرها ٨٠٠ ٣١٤ ٨٣ دولار ناجمة عن افتراضات أسعار الصرف المنقحة، وتخفيضاً قدره ٢٠٠ ٦١٨ ٣٩ دولار يتعلق بافتراضات التضخم المنقحة.

٣ - وتستند إعادة تقدير التكاليف الواردة في تقرير الأمين العام إلى مقترحات مبدئية بشأن ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بعد تعديلها وفقاً لتوصيات اللجنة الاستشارية باستخدام البيانات المتاحة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ووفقاً لما أشير إليه في الفقرة ٤ من التقرير، فإن إدراج أثر تطبيق توصيات اللجنة الاستشارية لا ينطوي على أي مساس بالقرارات التي ما زال يتعين على الجمعية العامة أن تتخذها بشأن تلك التوصيات.

٤ - ويتضمن التقرير تفاصيل المنهجية المستخدمة في إعادة تقدير التكاليف على ضوء تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم (الفقرات من ٨ إلى ١١ من A/62/587). وكما يتبين من الفقرة ٢ من التقرير، فإن عملية إعادة تقدير التكاليف تعكس أسعار الصرف المعمول بها بما يتيح وضع أدنى التقديرات تمثيلاً مع آراء اللجنة.

٥ - وكما يتبين من الفقرة ١٠ من التقرير، يعكس الانخفاض في تقدير الاحتياجات البالغ ٣٩,٦ مليون دولار نتيجة للتضخم انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بمرتبات الفئة الفنية (١٤ مليون دولار)، ومرتبات فئة الخدمات العامة (٩,٩ مليون دولار)، والاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٥,٠ مليون دولار)، وأوجه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف (٢,٩ مليون دولار).

أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم على الميزانيتين المقترحتين لكل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/586)

٦ - تعكس عملية إعادة تقدير التكاليف الواردة في تقرير الأمين العام (A/62/586) تأثير آخر البيانات المتعلقة بمعدلات التضخم الفعلية، ونتائج الدراسات الاستقصائية للمرتبات، والتسويات السنوية لتكلفة المعيشة، وحركة الأرقام القياسية لتسوية مقار العمل في عام ٢٠٠٧، وأثر تغير أسعار الصرف المعمول بها في عام ٢٠٠٧.

٧ - وبعد إعادة تقدير التكاليف، تبلغ الاحتياجات من الموارد للمحكمتين لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كما اقترحها الأمين العام، ومع مراعاة توصيات اللجنة الاستشارية مبلغا إجماليه ٢٨٠ ٣٨٦ ٨٠٠ دولار للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (بزيادة قدرها ١٠٠ ٢٨٧ ٦٠٠ دولار) ومبلغ ٩٠٠ ٦٦٦ ٣٦٤ دولار للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (بزيادة قدرها ٦٠٠ ٩٥٢ ٢٤ دولار).

٨ - وفي حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن الزيادة المقدرة بمبلغ ١٠٠ ٢٨٧ ٦٠٠ دولار تعكس احتياجات إضافية بمبلغ ٩٠٠ ٢٦٢ ٤٠٠ دولار بسبب الافتراضات المنقحة لأسعار الصرف ومبلغ ٢٠٠ ٢٤ ٢٠٠ دولار من أجل إعادة تقدير التكاليف في ضوء معدلات التضخم. أما بالنسبة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا، فيعكس مجموع الزيادة البالغ ٦٠٠ ٩٥٢ ٢٤ دولار التأثير المجمع لاحتياجات إضافية بمبلغ ٣٠٠ ٨٢١ ٢٦٠ دولار بسبب الافتراضات المنقحة لأسعار الصرف وتخفيض قدره ٧٠٠ ٨٦٨ ١٠٠ دولار من أجل إعادة تقدير التكاليف في ضوء معدلات التضخم.

٩ - وكما يتبين من التقرير (A/62/586، الفقرة ٢)، فإن عملية إعادة تقدير التكاليف تعكس أسعار الصرف المعمول بها. بما يتيح وضع أدنى التقديرات تمشيا مع آراء اللجنة الاستشارية.

النتيجة

١٠ - لا تجد اللجنة الاستشارية أي أساس فني للاعتراض على تقديرات الأمين العام المنقحة الناجمة عن إعادة تقدير التكاليف في ضوء آثار التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم الواردة في تقريره المشار إليهما أعلاه (A/62/587، و A/62/586) وبناء على ذلك، فهي تحيل هذه التقديرات إلى اللجنة الخامسة لتنظر فيها.